

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس بالإجماع على قانون حماية الطفل في مداولته الأولى على ان يتم التصويت على القانون بمداولته الثانية في الجلسة المقبلة. وعرف القانون الطفل في مادته الأولى بأنه «كل ذكر أو أنثى لم يبلغ 18 سنة ميلادية»، حيث أكدت المذكرة الإيضاحية ان هذا القانون جاء لحماية الطفل في جميع الجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والنفسية والجزائية، كما وافق المجلس بالإجماع على مشروع القانون بإصدار قانون (نظام) مزاوله المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مداولته الأولى والثانية. وكان المجلس قد رفض طلبا بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات رئيس البنك المركزي، وألزم وزارة الشؤون بالتحقيق فيما أثاره رئيس إحدى جمعيات النفع العام. وألزم المجلس الحكومة بجدول زمني محدد للانتهاء من اللوائح التنفيذية للقوانين وكلف لجنة الأولويات متابعة اللوائح ورفع تقرير للمجلس قبل فض دور الانعقاد، وإلى تفاصيل الجلسة:

نائج الجلسة: سماح عبد الحفيظ وسلطان العبدان ويدر السويل

# «حماية الطفل».. مداولة أولى



(هاني الشمري)



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بعض أحكام المواد رقم 1967/32 في شأن الجيش والمحال بالرسوم رقم 81 لسنة 2000 بتاريخ 2000/4/23 ومشروع قانون في شأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والمحال بالرسوم رقم 358 لسنة 2006 بتاريخ 2006/12/13، والمشروع بقانون بشأن الخدمة الوطنية العسكرية والمحال بالرسوم رقم 300 لسنة 2009 بتاريخ 2009/9/29.

رسالة واردة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب إحالة الاقتراح بقانون في شأن الاستعانة بالكويينيين المتقاعدین كحراس أمن في المدارس الحكومية إلى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية للاختصاص.

رسالة من لجنة العرائض يطلب فيها عرض التوصية لوقف أي إجراءات من قبل وزارة التجارة فيما يخص الشركة الخليجية للاستثمار الهدف منه تصفية الشركة.

رسالة واردة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يطلب فيها استعجال نظر بعض مشروعات القوانين العسكرية المقدمة من الحكومة وهي مشروع قانون بتعديل

بند الأوراق والرسائل الواردة وجاءت كالتالي: رسالة من صاحب السمو الأمير ردا على تهنئة رئيس وأعضاء مجلس الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للعهد الوطني والذكرى الرابعة والعشرين للتحريير.

رسالة من سمو ولي العهد ردا على تهنئة رئيس وأعضاء مجلس الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للعهد الوطني والذكرى الرابعة والعشرين للتحريير، بالتزامن مع الذكرى التاسعة لتوليه ولاية العهد.

رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة مشروع القانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم 2010/39 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى

بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت إلى لجنة المرافق العامة للاختصاص (طبقا لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية).

رسالة واردة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يطلب فيها استعجال نظر بعض مشروعات القوانين العسكرية المقدمة من الحكومة وهي مشروع قانون بتعديل

إلا في هذا الأمر، وبتعاوننا نستطيع أن ننجز كل جدول الأعمال.

● يوسف الزلزلة: نتمنى أخذ موافقة المجلس على جدول الأعمال اليوم.

● فيصل الدويسان: وردت كلمة وكنت منفعلا وهي «أغبياء»، فأرجو شطبها واعتذر لكل من أسأت إليه. وصادق المجلس على المضايقات.

وافق المجلس على مناقشة القوانين وتم تأجيل ردود الحكومة على ديوان المحاسبة إلى جلسة الغد (اليوم) واليوم نناقش البيطرة وقانون الطفل.

الرسائل الواردة انتقل المجلس إلى مناقشة



الغانم مع رئيس وزراء أرمينيا

طبيعي، وكلنا كنا في مجالس سابقة كانت في الشهر على الأقل مرة لم تعدد الجلسات، لكن هناك أناس موتورون يتصيدون للمجلس.

● الشيخ سلمان الحمود (وزير الإعلام): ورد اسمي من الغائبين بدون عذر، وأؤكد حرصي على حضور الجلسات، لكن أمس كان لدينا التزام رسمي، فأرجو ألا يكون هناك تصور بأن هناك قصورا في الحضور، ونثني على المجلس بأنه مجلس إنجاز وعطاء.

● مرزوق الغانم: شكرا للجميع، كنا نصبو للكمال بأن ينتهي الفصل ولا يكون فيه جلسات لم تعدد، لكن المبالغة في انتقاد هذا الأمر يسجل للمجلس بأن عمله وإنجازه لا يترك فرصة لمن يتصيد

ليس دليلا على القصور، فهناك وفود إيرانية ومغربية وحفل التخرج، فلا يكون عندنا هلع وجزع بعدم الحضور، نعم من الممكن عدم اكتمال النصاب لكن بأعداد حقيقية.

● سعد الخنفور: أنا أضم صوتي للنائب صالح عاشور ونحس في مجلس 2008 وكثير من الجلسات لم تعدد وكثير من النواب لم يكونوا حاضرين بسبب حفل التخرج، فلننظر إلى الإيجابيات قبل السلبيات، المجلس أنجز إنجازا يشكر عليه برئاسة الغانم ورئيس الحكومة، وقام بحل قضايا كثيرة مثل الإسكانية، والتعليمية.

● نبيل الفضل: الأصل انعقاد الجلسة الساعة 9، وهذه أول مرة نعدها الساعة 9، نعم

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

بفتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترنسا الجلسة ويحاوره نائبه مبارك الخرينج ود. عودة الربيعي

## الغانم يستقبل رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الاربعاء رئيس وزراء جمهورية أرمينيا الصديقة هوفيك ابراهاميان والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الكويتية - الأرمينية وسبل تعزيزها في العديد من المجالات، كما تطرق الجانبان إلى الأوضاع الجارية على الصعيدين الاقليمي والدولي. وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايح.

مَشَارَكَةُ الْعَمَلِ

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## عائلة العلي الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

### النوخذة/ محمد عبد الله العلي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ



د.علي العمير



فيصل الدويسان



عسكر العذري وخلييل الصالح



سعود الجريجي وكامل العوضي



أحمد القضيبي وروضان الروضان



د. عبدالحميد دشتي



نبيل الفضل



د. خليل عبدالله



جمال العمر



هند الصباح وم. عبدالعزيز إبراهيم

# إشادات نيابية بحكمة صاحب السمو وسياسته الخارجية المتزنة



صالح عاشور على منصة المقرر



وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح



نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

أقرب وقت وأي تأخير آخر سيكون له أثر سلبي على المشاريع الإسكانية.

● جمال العمر: أقتراح أن يأتي التقرير من المالية إلى المجلس ويتم النقاش.

و جرى التصويت على ان يرفع التقرير من المالية ويذهب إلى المراقب ويرفع إلى المجلس

20 من 38 موافقة

وتلتزم لجنة المراقب برفع تقريرها إلى المجلس قبل الجلسة القادمة (موافقة عامة)

● مرزوق الغانم: أرحب بأجل ترحيب بنائب رئيس مجلس النواب المغربي عبدالمطيف وهبي، متمنيا طيب الإقامة في بلدكم الثاني الكويت.

● عبدالله المعيوف: أنجزنا قانون الخدمة الوطنية لعرض الجلسة القادمة بإذن الله وبشأن حظر تخزين الأسلحة النووية الجلسة التي تليها.

● وزير الخارجية صباح الخالد: الحكومة ترحب بنائب رئيس مجلس النواب المغربي وما يجمع الكويت والمغرب من علاقات جيدة محل اعتزاز وفخر، ونسأل الله أن توفق في هذه الزيارة بإضافة المزيد من العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين.

● عبدالله المعيوف: أتمنى ان يذهب اقتراح حراس الأمن إلى لجنة الداخلية والدفاع، فلدنيا أمن المنشآت النفطية والكويتية، وهذا القانون يحتاج أحكام صياغة وإضفاء صيغة الأمانة له، فأرجو إحالته إلى اللجنة الداخلية والدفاع.

● مرزوق الغانم: في موضوع الرسائل أننا نصوت على الإجراء اللاتحي وليس في المضمون.

● عودة الرويعي: هذا الموضوع من اختصاصات لجنة الموارد وليس الداخلية والدفاع.

● وتلا الأمين العام طلبا من وزيرة التخطيط والتنمية بالتحقيق فيما صرح به رئيس جمعية الشفافية الكويتية لما قاله من المسام بالمجلس وأعضائه واتهامه المجلس بالكتب وتطلب بان يتضمن التحقيق أسباب تشويه صورة الكويت في المحافل الدولية خلال 3 أشهر ويقدم إلى مجلس الأمة.

● عبدالله المعيوف: الغرض ان يكون هذا هو دور الوزارة التي تحاول ان تتصل من مسؤولياتها.

● حمدان العازمي: لماذا لا نتحمل النقد الخارجي؟! ونحن نشلخهم يوميا.

● نبيل الفضل: نحن نوصي الوزارة بتشكيل لجنة تحقيق وهذا صميم عملها، ونحن نقبل النقد لكن هل نرضى بان يقولوا علينا كذاين؟!.

● د. يوسف الزلزلة: هذا الطلب لا يرد من الوزارة ان تعطينا تقريرا عما حدث في التحقيق، وأتمنى من الحكومة التعاون في هذا الشأن.

● حمدان العازمي: مادامت الوزارة شكلت لجنة تحقيق فما الداعي للامر والطلب.

● خلف دميثير: الأخ حمدان

**التميمي: ينبغي أن يكون السلاح الوحيد في البلد هو سلاح الدولة**

**دشتي: أطالب بعقد جلسة خاصة لمناقشة تهريب الوزراء من الرد على الأسئلة**

**عاشور: علينا إنقاذ اليمن قبل أن تتغير ملامحه**

**صباح الخالد: سياسة سمو الأمير الاعتراف والاعتذار في خضم الوسط الملتهب**

**الصبيح: أجرين التحقيق فيما أثاره رئيس جمعية الشفافية الكويتية**

**الشايح: اللجنة المالية لها الحق في مناقشة تقارير تأسيس شركات مساهمة**

**الحمدان: مناقشة المواضيع الحساسة مع وزارة الخارجية تكون في مكتب المجلس**

اللجنة المالية.

● جمال العمر: الصراع واضح بين الشركات، والقانون هذا أصلا معيب، والوزير أتمنى أن يقول: هل يعقل أن وزارة الكهرباء يدها مغلولة عن بناء مشاريع كهربائية، اليوم نحن «نشحت» الكهرباء من الخارج، خلنا نكشف الأوراق.

● عادل الخرافي: إذا هو إجراء قانوني فيذهب إلى التشريعية، وإذا تم إنتاج القانون على لجنة المراقب، وإذا تم إنتاج 500 ميغاوات فهل هذا لا يؤثر على البيئة؟! وفي 2010 عرض القانون على لجنة المراقب، يعني تاريخيا عرض على المراقب، هناك نواح فنية وهنئة خلنا ندرسها وهل إذا استجوبت يبخص حقي في التساؤل؟!.

● دعوة الرويعي: واضح أن الخلاف جدلي أقتراح قفل باب النقاش وإحالة الموضوع إلى اللجنة التشريعية.

● فيصل الشايح: إذا في شيء مخشوش فهو عنده، نحن شفافين جدا ونريد أن نطلق يد الحكومة في إنشاء المشاريع الكهربائية.

● وزير الكهرباء والماء: قبل 2010 كانت الوزارة مسؤولة عن الكهرباء وتطرح المحطات بـ 2500 ميغاوات وطع القانون 39/ 2010 حد من قدرته، الوزارة إلى 500 ميغاوات، وجهاز المبادرات لديه طلبات وأكثر من 9000 ميغاوات ولم يستلم ميغاوات واحد، وإذا استمر الوضع كذلك فلن يكون إسكان.

ولن يكون هناك مبادرون مستثمرون لكبر المخاطرة، وقالوا نخشى سلب حق القطاع الخارجي، قلنا لا لن نسلب حق القطاع الخاص، فالحقيقة لن نستطيع وحدنا توفير الكهرباء لـ 20 و 25 ألف قسبية.

وأي محطة لابد أن تكون هناك دراسة جدوى بيئية أولا.

● سعود الريحجي: كما هو معلوم للجمع بان مجلسنا مجلس لأئسي، فلماذا 43 و58 وهذا المشروع فني يحت وليس للجنة المالية أي اختصاص لها.

● د.عبدالحمد دشتي: ليس هذا المجلس الذي يرفض هذا الكلام وحتى لا نظم المجلس، نريد أن نطلق يد وزارة الكهرباء، هناك آلية لدراسة الأمر وهو المراقب وبعدين المالية.

● ياسر نبل (وزير الإسكان): من شهر يونيو كنا نطالب بهذا الأمر، الوقت يدهمنا ونحتاج حسم موضوع الكهرباء في

صراعات سياسية كبيرة، فالتناقش في هذه المسائل حساسة.

● د.علي العمير: بشأن مشروعات القوانين العسكرية فهناك قانون تم إنجازه وهو قانون 32 لسنة 67 بشأن الجيش.

● فيصل الشايح: أشكر لجنة المراقب، ولكن تاريخيا من حق اللجنة المالية وسبق ان أحيل إليها مرسوم 28 لسنة 2012 بتأسيس شركات مساهمة تتولى بناء وتنفيذ المحطات الكهربائية، وانتهينا منه وأنجزناه، لذلك هذا حق أصيل للجنة المالية.

والقانون مرتبط بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومرتببط بالخطة الخمسية.

● مرزوق الغانم: نحن نطبق اللوائح والألحقة تقول في المادة 43 بشأن حق اللجنة المالية منها المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمالي، والمراقب تتعلق بالكهرباء والماء، فهذا الموضوع اختصاص لجنة المراقب، فيبحث أولا في المراقب وإن كان به جانب مالي فيذهب إلى المالية.

● محمد الجبري: نحن انتهينا منه وصوتنا عليه.

● وزير الكهرباء والماء: نحن لا نتكلم عن شق فني ولكن نتكلم في موضوع التعديل في وإجرائي، يعني التعديل في النص فقط لا غير.

● نبيل الفضل: الأصل ان يأتي إلى لجنة المراقب، ولدينا سابقة في مشروع قانون مدينة الحرير.

● أحمد لاري: الخلاف ليس على بناء المحطة، الخلاف في هذا الموضوع تحديد 500 ميغاوات وهل جهاز الاستثمار يستطيع ان يقوم بهذا الشيء أم لا، وهذا سيطلب الإسكان ويؤثر على أزمة الكهرباء في الصيف.

إذا كانت الإحالة خطأ، فلماذا تحملونا جهدا إضافيا، والأخ عادل الخرافي كان مستجوبا لوزير الأشغال فلماذا يريد جر الموضوع عنده؟!.

● عبدالحمد دشتي: وزارة الكهرباء تريد تخصصها ببناء محطات طاقة مباشرة، ونرجو التصويت ولكن الجانب المالي يذهب إلى اللجنة المالية.

● سعدون حماد: هناك تناقض فهناك شق يخص لجنة المراقب وشق لجنة المالية فإما أن تشكل لجنة مشتركة أو يحال إلى المراقب أولا ثم

سمو الأمير يسير في سياسة الاعتدال والاعتزان في خضم الوسط الملتهب ونسأل الله أن يجنبنا الولايات..

● هند الصباح: الوزارة عملت تحقيق واستعدت رئيس الجمعية والشؤون القانونية تابعت كل ما خرج عن رئيس الجمعية، وجمعيات النفع العام لا تتدخل في السياسة ومن منطلق ذلك أجرينا التحقيق وستنخذ القرار وفق اللوائح.

● صالح عاشور: نقنتنا كبيرة جدا في السياسة الخارجية التي وضع أساسها صاحب السمو، لكن في كثير من الأحيان «مجر أخاك لا يطل» هناك ضغوط، ونخشي أن نتجرف السياسة المتزنة إلى ما تراه في القضية العراقية والسورية واليمنية وهذا يعني خطأ السياسة، وتوافق الأمور لا يعني ان الوضع جيد، فالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ليس جيدا.

● خليل الصالح: ناتي مبكرا ولا نستطيع التحدث عن بند الرسائل وأتمنى وضع آلية معينة للتحدث في هذا البند وأن يتم تمديد هذا البند.

● مرزوق الغانم: الوقت المحدد مخصص عليه في اللائحة وأي تمديد ينبغي موافقة المجلس.

● محمد الجبري: بالنسبة لرسالة المراقب أقول ان هذا حق أصيل للجنة المالية.

● عبدالله المعيوف: الرسائل الواردة حددت المواضيع، فما دخل الحوطين وداعش واليمن وغيرها، هناك رسائل واردة لا بد ان نتحدث عنها.

● مرزوق الغانم: مسؤوليتي تنحصر في تطبيق اللائحة والمشروع وضع نصف ساعة للتحدث عن بند الرسائل نقاش عام وللأسئلة نقاش خاص.

● عبدالله الطريجي: نقاط النظام في بند الرسائل مخالف لللائحة.

● مرزوق الغانم: عندك حق، وإذا كنتم تريسون تمديد الوقت فطلب من النواب.

● حمود الحمدان: نرجو شطب اسم أحد النواب السابقين، وموضوع العراق وسورية وداعش فهذه مشاكل كبيرة، والأصل هو تحسين المجتمع الكويتي بالأفكار المبنية على سنة النبي ﷺ، لذلك نود ان يكون النقاش في هذه المسائل بهذه الطريقة، فلنناقش هذه المشاكل مع وزارة الخارجية، كل الأمور

المستحقة سأصدي له عندما نسأل سؤالا بتحجج الوزراء بحكم المحكمة الدستورية، ونتمنى أن تكون هناك جلسة خاصة حول هذا الأمر أو في قاعة الجلسات الخاصة لمكتب المجلس لتتداول في هذا الأمر.

أما بخصوص رسالة المراقب بشأن إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية، هذا الموضوع الحديث فيه كثير، وهناك لجنة تحقيق في هذا الأمر.

● صالح عاشور: نبادل القيادة السياسية التهادني بالعيد الوطني وعيد التحرير وعلينا في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا العربي والمرحلة الدقيقة أن نلعب دور الحكماء والعلاء ونكون وسطاء خير لاستتباب الأمن والسلام في الدول العربية، فواقع الصراعات العربية والتي تحدث في علنا العربي والدول طرف في الصراعات المسلحة فاتورتها السياسية كبيرة جدا على الدول الخليجية، علينا إنقاذها من هذه الصراعات الإقليمية العربية والتي تحدث في علنا العربي والدول طرف في الصراعات المسلحة فاتورتها السياسية كبيرة جدا على الدول الخليجية، علينا إنقاذها من هذه الصراعات الإقليمية العربية، وعلينا أن نلعب دور الوسيط الناجح في اليمن، لا تكون أحد أسباب الدمار في اليمن كما كنا سببا في دمار سوريا، فالضحية اليمنية وعلينا إنقاذ اليمن قبل أن تتغير ملامحها وعلينا أن نكون لدينا مشروع مارشال لإنقاذ اليمن، والخطوات السياسية تؤزم القضية ولا تحل القضية، وإلا ستكون الفاتورة كبيرة جدا.

لا بد من إعادة تقييم السياسة الخليجية تجاه الوطن العربي.

وزير التجارة من الاستجاب إلى الآن لم يحضر الجلسات وهذا غير مقبول.

ورسالة لجنة العراض والشكاوى مهمة، فلماذا لم تتخذ إجراءات مهمة للشركات التي لم ينعقد مجلس إدارتها 6 سنوات.

● وزير الخارجية: أؤكد حرص وزير التجارة على حضور جلسات المجلس لكن الارتباطات الرسمية تحول دون ذلك، نحن نشارك النواب القلق، وفي كل دور انعقاد

تحدث مشكلة في الداخل إلا والخطر الخارجي اقترب من اسوارها. ونحذر ونؤكد وقفنا مع سياسة صاحب السمو الحكيمة.

وأذكر ليست الاخوان المسلمون والاخوان المسلمون هم داعش والخطر القادم هو خطر داعش فقد يصحو مراد نائم من بيننا.

نحن بحاجة إلى فكر ديني، لأنهم ينشرون أحاديث بقر يوم القيامة، وكثير من الشباب يخدعون بهذه الشعرات، أين علمائنا أين وزارة الأوقاف أين الأزهر؟ أين مواجهة الفكر بالفكر؟ هل انتم مستعدون؟ نحن بحاجة إلى علماء حقيقيين ينتفضون لأجل نصرة الحق، وإذا كنا كذلك فسوف ترون يوما رهيبا.

● عبدالله التميمي: مرت الدولة باحتفالات عزيزة، وتوجهه الشكر لوزارتي الإعلام والداخلية من حيث الامن والانشطة الإعلامية والتربوية للاحتفال بهاتين الذكريتين.

ولكن للأسف الكويت تعرضت لهجمة شرسة من داخل الكويت، عندما يخرج شخص ارع و يتوهم انه يمثل الأمة ويقول ان الكويت بلد غير إنساني هذا العتوه الذي يسبب للكويت ويعتمد ان يجرح مشاعر الكويتيين.

وهناك مغردون معروفون وفي هذه الذكرى يترجمون على المقبور صدام حسين ولم نجد تحركا من الحكومة، ويجب ان نعرف تماما ما يجري من داعش الذين كانوا يوالون صدام حسين وهم الآن له وازلام البيث الصدامي الذي اشاع القتل والفوضى والدمار وترويع الأمنين.

قامت فرقة جمع السلاح لزيارة مجلس الأمة لتفعيل قانون جمع السلاح، ويجب ان يكون السلاح الوحيد هو سلاح الدولة.

● عبدالحمد دشتي: رسالة حضرة صاحب السمو الأمير، لا شك بان هذه المناسبة عزيزة علينا جميعا، ونستذكر دماء الشهداء الزكية الذين سقطوا من أجل كرامة الكويت وأهلها، نسأل الله ان يلهمنا الحكمة والصواب حتى نوفي الدماء الزكية التي سقطت من أجل الكويت، ما أثاره الدويسان نتوقف عنده، نتمنى على الحكومة ان تلتزم بالحياد الإيجابي ولا تتحاز إلى أي قوى معينة.

كل التهيب من الرد على الأسئلة

الدولية، وهي لم تفعل شيئا إلا الإساءة للكويت وتتدخل في السياسة ووصلوا إلى رقابة القضاء الذي يشرف على انتخاباتنا.

الشفافية الدولية تتحدث عن معايير الفساد في قطاع الأعمال لكنهم يصرون تقارير على الكويت كلها، فيها تدليس وتزوير وهناك أكثر من سبب لوزيرة الشؤون لإغلاق هذه الجمعية، ورئيس الجمعية يستشهد بشخص لبناني يسمي للمجلس، ويقارن معايير الفساد الموجودة عنده بالكويت، «الشره» على الحكومة، وأتحداهما أن تبين شيئا واحدا يحسن صورة الكويت!.

هو يسبب إلى صورة الكويت بالخارج، ويتدخلون في الشأن السياسي.

يوسف الزلزلة: نحن لنا دور رقابي على وزيرة الشؤون، وعندما يأتي رئيس الجمعية ويتهم بعض أعضاء مجلس الأمة بالكتب ولم يتم الحديث عن جمعية الشفافية باسمها في الاجتماع مع البنك الدولي في المجلس، فكيف تسكت الوزارة عن ذلك؟

وظيفة هذه الجمعية ان تهيب الأرضية عن صورة الكويت، مقبول عندنا ديوان المحاسبة ومجلس أمة منتخب وحرية إعلامية تنزل تحت وبلد خليجي ليس لديه اي شيء يطع فوق في المؤثر.

يا وزيرة الشؤون اتخذي الإجراءات القانونية بحق الجمعية الى ان تنتهي لجنة التحقيق.

● سعدون حماد: لدينا 6 رسائل ليس فيها جمعية الشفافية أرجو ان نلتمز بين الرسائل.

● فيصل الدويسان: رسالة صاحب السمو الأمير، بودي من هنا ان أقدم شكرا وتقديرا خاصا لصاحب السمو الأمير على سياسته الحكيمة وسياسة التوازنات التي من خلالها حفظ كيان الكويت في وسط اقليم ملتهب وساخن من حولنا. الكويت كبيرة بسياساتها وبحكامها الذين استطاعوا ان يجنبونا ويلات الحروب منذ زمن، سياسة الكويت نات بنفسها وحفظت للكويت كيانها، المنطقة العربية مقبلة على ملفات شائكة وإن لم نحسن موقعنا ربما نصاب بحرج شديد.

السكل كان يهزول باتجاه حكومة سورية من المعارضة ازمة الحكومة الحالية، فماذا حدث؟ مزيد وتكريس للسيطرة الإيرانية هناك، ليس هذا ما كنتم تخشونه؟ كانوا ينظرون الى العراق بان الظل الإيراني يسقط في العراق، وأسهمت بعض الأنظمة العربية في دعم داعش، فالتقلب السحر على الساحر، والملف القادم هو الملف اليمني ويجب ان نتخذ موقعا المناسب فيه، وزير الخارجية يسير بركة صاحب السمو، وعلينا ان نختار ونحاز لانفسنا، حتى نتجنب الأثار.

سياسة صاحب السمو حفظت الكويت دائما فلم



محمد الجبري مع فيصل الشايح



عبدالله الهديان وم. منصور الظفيري



د. محمد الحويلة



مبارك الحريص



سعدون حماد



وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمد

## الخدمة الوطنية العسكرية في جلسة 24 الجاري



الوزراء صباح الخالد وسلمان الحمد ويعقوب الصانع



خلف نديمير



د. علي العمير وعادل الخرفاني على منصة الرئاسة

● على العمير: نود سماع الآخوة النواب ومن ثم سيوضح وزير الدولة سبب تأخير القوانين. ● د. يوسف الزلزلة: المجلس سيعمل على إنجاز غير طبعي والحكومة عندما جيش عرمرم من القانونيين والمستشارين عدة قوانين ومنها الهيئات الرياضية وأيضا هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وهناك ما يقارب 12 قانونا، والمجلس فيراري 2015 والحكومة فولكس 1960، ونتمنى التعاون ليكون الإنجاز متكامل.

● عادل الجار الله: المواجهة التطوير، وهناك كثير من اللوائح متخررة ونرجو تنفيذها بالسرعة ولو تطبق تلك اللوائح لانتهت الكثير من المشاكل ومجلس الأمة عمل في الأداء التنفيذي. ● عبدالله التميمي: هذا التقاعس استخفاف بالسلطة التشريعية وقانون حماية المستهلك من شهر 6 وحتى الآن لم تصدر لوائحهم، وعيب علينا والمفروض كل وزير ما يصدر لائحة تصعد للمنتصم وليتحمل المسؤولية، وأقول للنواب امتعاض بالشارع لا

الاستعجال في اللائحة التنفيذية. ● عبدالله الطرجي: الآن موجود القانون في قانون المدور ان ضبطت حدث ستقوم بمحاسنته والقانون الحالي يخالف الحدث ومن يعطيه المركبة وأنا أتحدث كي لا يكون هناك تعارض بين القانونين، وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الأولى للقانون الطفل وجاءت النتيجة كالتالي: موافق 50، غير موافق 0، ممتنع 0. الحضور 50.

● عبدالله الطرجي: الآن موجود القانون في قانون المدور ان ضبطت حدث ستقوم بمحاسنته والقانون الحالي يخالف الحدث ومن يعطيه المركبة وأنا أتحدث كي لا يكون هناك تعارض بين القانونين، وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الأولى للقانون الطفل وجاءت النتيجة كالتالي: موافق 47، غير موافق 0، ممتنع 0. الحضور 47.

● سعود الحريص: لا شك ان قانون الطفل يحسب لهذا المجلس واللجنة بذلت الجهد والجدد على القانون وهو يدخل برعاية الطفل. ● عودة الرويعي: القانون مقدم في الكويت منذ سنة 1991 وهو من الإنجازات الحديثة لهذا المجلس ويجب ألا يتعارض مع القوانين الأخرى خاصة قانون الجنسية وبحسب ان نعيد الثقافة الاجتماعية. ● محمد الهريص: يجب ان تعزز الثقافة هذا الجانب وما المقصود بالإلحاق والتأهيل المهني.

● صالح عاشور (مقرر): أخذنا الوقت الكافي باللجنة ومناقشة عدة أمور في اللجنة ونتمنى من المجلس توصية بهذا الجانب. ● عودة الرويعي: الجانب التدريسي مثل هذا القانون مهم جدا وسأتقدم باقتراح بان يكون الامر إلزاميا. ● محمد الحويلة: نتمنى ان يكون بهذه المراكز مدرسون متفرغون ومختصون ليكون باستطاعتهم التعامل مع الأطفال بمختلف احتياجاتهم. ● أحمد لاري: اليوم بصور القانون سنكمل الحلقة ونلتزم بالاتفاقيات الدولية والتراف الزائد له سلبيات، وخاصة ظاهرة السمنة. ومع الأدوات الحديثة قلت مشاركة الأطفال في الأنشطة الرياضية ولدينا مشكلة بالدروس الخصوصية وهي كلفة على الأسرة وأيام الامتحانات تعيش الأسرة على أعصابها حتى يأتي الأولاد بالنتائج المطلوبة، والإسلام لم يغفل عن هذه الأمور.

● محمد الهريص: يجب ان تعزز الثقافة هذا الجانب وما المقصود بالإلحاق والتأهيل المهني. ● صالح عاشور (مقرر): أخذنا الوقت الكافي باللجنة ومناقشة عدة أمور في اللجنة ونتمنى من المجلس توصية بهذا الجانب. ● عودة الرويعي: الجانب التدريسي مثل هذا القانون مهم جدا وسأتقدم باقتراح بان يكون الامر إلزاميا. ● محمد الحويلة: نتمنى ان يكون بهذه المراكز مدرسون متفرغون ومختصون ليكون باستطاعتهم التعامل مع الأطفال بمختلف احتياجاتهم. ● أحمد لاري: اليوم بصور القانون سنكمل الحلقة ونلتزم بالاتفاقيات الدولية والتراف الزائد له سلبيات، وخاصة ظاهرة السمنة. ومع الأدوات الحديثة قلت مشاركة الأطفال في الأنشطة الرياضية ولدينا مشكلة بالدروس الخصوصية وهي كلفة على الأسرة وأيام الامتحانات تعيش الأسرة على أعصابها حتى يأتي الأولاد بالنتائج المطلوبة، والإسلام لم يغفل عن هذه الأمور.

● محمد الهريص: يجب ان تعزز الثقافة هذا الجانب وما المقصود بالإلحاق والتأهيل المهني. ● صالح عاشور (مقرر): أخذنا الوقت الكافي باللجنة ومناقشة عدة أمور في اللجنة ونتمنى من المجلس توصية بهذا الجانب. ● عودة الرويعي: الجانب التدريسي مثل هذا القانون مهم جدا وسأتقدم باقتراح بان يكون الامر إلزاميا. ● محمد الحويلة: نتمنى ان يكون بهذه المراكز مدرسون متفرغون ومختصون ليكون باستطاعتهم التعامل مع الأطفال بمختلف احتياجاتهم. ● أحمد لاري: اليوم بصور القانون سنكمل الحلقة ونلتزم بالاتفاقيات الدولية والتراف الزائد له سلبيات، وخاصة ظاهرة السمنة. ومع الأدوات الحديثة قلت مشاركة الأطفال في الأنشطة الرياضية ولدينا مشكلة بالدروس الخصوصية وهي كلفة على الأسرة وأيام الامتحانات تعيش الأسرة على أعصابها حتى يأتي الأولاد بالنتائج المطلوبة، والإسلام لم يغفل عن هذه الأمور.

مصارحة بين الوزير والمحافظ لبيان الموضوع. وحتى الإحالة الى النيابة فلم يبلغ المحافظ بأن هذا الموضوع موجود، محافظ البنك منصبه لا تتم إحالته الى النيابة العامة بهذه السهولة، فجب أن نحافظ على الاقتصاد الكويتي والنظام المصرفي أو أن الشبهات ستطول جميع القيادات بعد ذلك. ● حمد الهريص: قدمنا طلب لجنة تحقيق وعندما تشكلت اللجنة ستطلع على المخالفات الواصلة لنا، ولنا ملاحظات واللجنة ستكون سرية. ● وزير المالية أنس الصالح: الوزارة ردت في 2/3/2015 على سؤال الحريص، ومضمون الطلب منظور أمام النائب العام ويبحث في النيابة، فأرجو رفض الطلب لأنه منظور أمام القضاء.

● مبارك الحريص: هذا الموضوع صار له 4 شهور وتتم المواضع في سرية تامة، ولا هناك تشهير أو تجريح للمحافظ، هناك تداولات بمئات الآلاف من قبل المحافظ في بنك هو مطلع على ميزانيته، وجرى التصويت وكانت النتيجة كالتالي: 15 من 40. ● جمال العمر: محافظ البنك المركزي ضحية صراع على المناصب فالأخ اتهم المحافظ وهذا لا يجوز بهذا الشكل نحن ندمر الكويت. ● تقرير لجنة شؤون المرأة والأسرة بشأن حقوق الطفل. ● يوسف الزلزلة: هناك جهد كبير جدا وضع في هذا القانون، فللطفل موقع خاص لأنه اللبنة التي تبني عليها الأوطان والدول، وعلينا تهينة المناخات المناسبة للطفل ليكون أداة لبناء وطنه. ● عبدالله التميمي: سبقنا

الى الاجتهاد ولا نوقف. ● عدنان عبدالصمد: لا يهنا الانتخابات وكلمة الحق لا يد أن تكون مع خصمك قبل قريبك. ● حمدان العازمي: يوميا رفع حصانة عن دشتي وحماد والفضل الى أن حدنا «مخفر». ● طلب النيابة العامة عن النائب نبيل الفضل في القضية جنج صحافة، وكان التقرير يرفض رفع الحصانة عن النائب 13 من 37. ● ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل. ● وتلا الأمين العام طلبا بشأن تشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات رئيس البنك المركزي.

● يوسف الزلزلة: نحن نتكلم عن نظام مصرفي في الكويت وعلى رأس النظام محافظ البنك المركزي، وإذا هناك شيء يحل بالهدوء بما لا يؤثر على مصلحة الكويت والنظام المصرفي. ● مبارك الحريص: هناك شكوى مقدمة من البنك في تداوله بالإسهم بالبورصة وهذا مخالف للبورصة، وهناك مستندات بأنه تداول في الأسهم ولا يجوز للمطلع (محافظ البنك) أو القيادات الأخرى. ● صالح عاشور (معارض للطلب): أختلف مع المحافظ في الكثير من الإجراءات، ولكن موقعه النظام ومركزه وحفاظه على النظام المالي في الكويت فلا يجوز التشهير به، وبالنسبة لتداول الإسهم فقد بينها بان التخصص قام به وهو مواطن كويتي، ولم يتم بأي تداول يخالف القانون وإذا كان عنده تجاوزات فهذه القضية تتم بالسرية التامة للحفاظ على متانة الاقتصاد وهي مسؤولية وزير المالية، وإذا كانت هناك قضايا فهناك

العازمي ملاحظ انه ضد المجلس دائما ولا تقبل هذا الدور. ● حمدان العازمي: ما أحد يجبر على رأيي. ● وجرى التصويت على الطلب وكانت نتيجة التحقيق كالتالي: 26 من 35 موافقة. ● وتلا الأمين العام طلبا آخر بشأن إعادة التقرير الحادي عشر بإنشاء الهيئة العامة لإنشاء الأزمات والكوارث الى لجنة المرافق لإعادة دراسته. ● يوسف الزلزلة: أرجو تاجيل بند الأسئلة الى غد. موافقة عامة.

● سعدون حماد: كتاب الحصانة منذ 9/2 واليوم 11 مارس وعلى الأمانة العامة حساب المدة وهناك خطأ في الإجراءات فمن يتحمل هذا الخطأ؟ ● مرزوق الغانم: الخطأ يتحملة من تسبب في عدم اكتمال نصاب جلسة الثلاثاء والشكوى لم تدرج على الجلسة السابقة وأجريت تحقيقا في هذا الشأن. ● جرى التصويت برفع الأيدي، وكانت النتيجة كالتالي: 17 من 33. ● موافقة على رفع الحصانة. وافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحاميد دشتي.

● عبدالحاميد دشتي: انتم تتحملون المسؤولية التاريخية، لأن اللجنة التشريعية تقول لكم كيدية وأنا لم أكرر اسم الشاكي. ● عدنان عبدالصمد: قضية الكيدية هي اعاقته عن العمل في المجلس أو اللجان فهل القضية تعيقه؟ وإذا كان هناك توسع في مفهوم الكيدية فيجب أن تتغير اللائحة، ثم اللجنة لم تصوت بالإجماع، فهناك كلام حول القضية. ● د.عبدالحاميد دشتي: المجلس محتاج للثقافة ومعرفة فلسفة الحصانة المسبغة على النائب لا تاتي

بجوز تشكيل لجنة تحقيق في موضوع منظور أمام القضاء الإبراهيم: تأخير قانون تأسيس محطات الكهرباء يعطل المشاريع الإسكانية أنس الصالح: لا يجوز تشكيل لجنة تحقيق في موضوع منظور أمام القضاء

مَشَارِكَةُ الْكَبْرَاءِ

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## آل المحمد علي والصايغ الكرام والزميل / حسن عبدالله الصايغ

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

### مكية حسن العلي المحمد علي

تغمده الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته  
وألهمها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

**الهاجري يطالب باستحداث درجات وظيفية لترجمي لغة الإشارة**

طالب رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النائب ماضي الهاجري ديوان الخدمة المدني باستحداث وتوفير درجات وظيفية لترجمي لغة الإشارة للصم والبكم في كل وزارات وجهات الدولة لفة ذوي الاحتياجات الخاصة. وقال الهاجري في تصريح صحفي: إن وزارات الدولة وجهاتها تفتقد إلى مترجمي الإشارة للتعامل مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة الصم والبكم وتلبية احتياجاتهم، مشيراً إلى أن لغة الإشارة تمثل لذوي الإعاقات الخاصة من الصم والبكم أهمية



ماضي الهاجري



د. أحمد مطيع ومحمد طنا



عبدالله التميمي



ماجد موسى



علي العبيدي



عدنان عبدالصمد

# العبدالله: 80% نسبة إنجاز اللوائح التنفيذية للقوانين



عبد الرحمن الجبران



احمد لاري



سلطان اللخمي



ديوسف الزلزلة

## «الميزانيات»: ملاحظات ديوان المحاسبة تجاه «نفط الكويت» مستمرة

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي لشركة نفط الكويت عن السنة المالية 2013/2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي:

بلغت الإيرادات الفعلية للشركة ما جملته 5,384,200,000 دينار وبنسبة 33٪ عن الاعتمادات المقدرة للسنة المالية 2013/2014، كما أن المصروفات الفعلية للشركة قد انخفضت بنسبة 19٪ عما هو مقدر لتبلغ جملتها 1,358,000,000 دينار، وبلغ صافي ربح الشركة ما جملته 1,127,300,000 دينار وانخفاض قدره 4٪ عن السنة المالية السابقة.

وبدأت اللجنة في مناقشة الحساب الختامي للشركة وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه بحضور وزير النفط، حيث ناقشت اللجنة الملاحظات التي لم تتلافها الشركة حتى تاريخه، وكانت الكثير من الردود في الاجتماع لا ترقى لتنفيذ غالبية ملاحظات ديوان المحاسبة، علماً أن اللجنة أرسلت كتاباً بتاريخ 24/9/2014 لمؤسسة البترول الكويتية لمعرفة ما تم تلافيه من ملاحظات الديوان على المؤسسة وشركاتها التابعة، حيث بررت الشركة بأنها لم تتسلم الكتاب من المؤسسة حتى تاريخه، مما يعكس غياب التنسيق والمتابعة بين المؤسسة وشركاتها التابعة لها.

وناقشت اللجنة ملاحظة الديوان حول خسارة الشركة لحكم الدرجة الأولى في إحدى القضايا التي رفعتها الشركة ضد إحدى شركات التأمين مما تسبب في ضياع حق الشركة في الحصول على تعويضات تأمينية بما يقارب 20 مليون دولار، وكانت من أسباب خسارة الشركة لحكم الدرجة الأولى هو عدم تقديم الشركة للحكمة الدعوى المطلوبة لتقوية موقفها القانوني في القضية مثل «ماهية الضرر الواقع عليها، وتحديد المنسب فيه» بالإضافة إلى تأخرها في رفع الدعوى القضائية عند وقوع الضرر عليها لمدة 3 سنوات، مما تسبب في تقادم حق الشركة في حفظ حقوقها القانونية، والقضية حالياً منطلقة أمام محكمة الاستئناف.

أما فيما يخص عقود المشاريع النفطية، فقد تبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي: عدم تأهيل المقاولين وعدم التأكد من ملائمتهم المالية قبل توقيع العقود، مما ينتج عنه ترسية الكثير من العقود على مقاولين يفتقر بعضهم لمالياً أثناء تنفيذ المشروع، مما يضطر الشركة لدفعهم مالياً لتفويض ذلك المشروع أو يتم سحب المشروع من المقاول المتعثر ويتوقف المشروع لعدة سنوات مما يزيد من تكلفته لاحقاً بالإضافة إلى ضياع إيرادات من زيادة الأنتاج من النفط والغاز المقدرة لهذا المشروع.

وعدم تحقيق الكثير من العقود للكميات المستهدفة من إنتاج النفط والغاز، بالإضافة إلى تأخر تنفيذها عند إدارتها من قبل المقاولين، وما أن تستملكها الشركة يتم تحقيق الكميات المستهدفة للإنتاج وأحياناً تخطيها، مما يعكس ضعفاً في القدرات التنفيذية للكثير من المقاولين.

عدم تطبيق مقاولي العقود التي تحتوي على بند التدريب والتأهيل الوظيفي للقوى الوطنية ونقل الخبرات اللازمة للقطاع النفطي حسب ما هو مطلوب منهم وفق الشروط التعاقدية. عدم قدرة بعض المقاولين على توفير العمالة والمعدات اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع مما يؤثر على جودة الأعمال. أما فيما يتعلق بخدمات شبكات الأنابيب المدارة من قبل الشركة في تزويد الشركات المحلية للغاز، فقد تبين للجنة من خلال المناقشة عدم وجود اتفاقيات بينها وبين المستهلكين، إضافة إلى عدم وجود عدادات لحساب ما يتم تزويده لهم من كميات مبيعة، وعدم وجود آلية للاحتساب بشكل دقيق حيث يتم التحاسب بشكل مبدئي وتقديري للمستفيدين من الخدمة، وعدم قدرة الشركة على استرداد المبالغ التي تكبدتها في إدارة وتشغيل وصيانة تلك الشبكات من المستفيدين، حيث بلغت قيمة ما يجب استرداده منهم ما يقارب 22 مليون دينار.

علماً بأن هذه الملاحظة تكررت أيضاً في مؤسسة البترول الكويتية، وبينت اللجنة رفضها وتخوفها من مثل هذه الآلية في التحاسب وعدم وجود اتفاقيات معتمدة مع المستفيدين، كونها لا تشكل ضماناً كافياً في حصولها ما للشركة من مبالغ لدى الغير ولا يتضمن حقوقها القانونية. وقد شددت اللجنة على الشركة بضرورة التزامها بتوصياتها السابقة بما يتعلق بتوحيد وحدات القياس المستخدمة في قياس الغاز، خاصة أن تقارير الديوان تثبت وجود فروقات في تسلم المستهلكين من الغاز، وهو ما سيحجم الرقابة على حركة إنتاج وتسليم الغاز بشكل أفضل. كما تبين للجنة أن الشركة تفنقر إلى مراعاة الدقة في الدراسات الجيولوجية الخاصة بالحفر، مما نتج عنه حفر 15 بئراً غير مثمرة وتجاوزت قيمة الحفر ما نسبته 400٪ من الاعتمادات المقدرة في ميزانية الشركة والبالغة 4 ملايين دينار، وهذا من شأنه زيادة مصروفات التشغيل وزيادة تكلفة إنتاج النفط. إضافة لوجود ملاحظات متكررة مستمرة ستتم مناقشتها مع ديوان المحاسبة.

● عبد الحميد دشتي: الثابت عندنا أن تعاوننا معهم أعرج وهناك تقاعس عند وزراء وقانون دعم مواد البناء فرغ من مضمونه والتعيينات في الهيئات بالباراشوت والأيام القادمة يجب أن تشهد تفعيلاً للادوات الرقابية.

● حمدان العازمي: الإخفاقات أكثر ومكافحة الفساد بيومين أقروها لأن الأرقام التي يقولها مجلس الوزراء عقدت 25 اجتماعاً في عام 2014 وأقر وزير العدل بالتصوير ونحن جادون كل الجسد بتنفيذ ما نريد من مجلس الأمة والوضع للحكومة مزعج ولكن الدورة التشريعية من عجة.

● جمال العمر: انفض الفتوى وغير الجهاز لترقي بمستوى الإنجاز واللائحة التنفيذية لمكافحة الفساد لم تنته إلا أمس وإذا نسبة إنجازكم 90٪ ونحن أصبحنا دولة علمية من دون أن نعلم ونحن نتحمل مسؤولية أداء الحكومة الهزلي.

● محمد العبدالله: اللي مو راضي عن أداء الجهاز يقدم تعديل.

● صالح عاشور: وزير الدولة استخدم سياسة خير وسيلة للدفاع في الهجوم وبين في كلامه مسؤولية المجلس بالتأخير وقلنا بعض من يأتي من الحكومة لا يملك اتخاذ قرار والمواطن يعاني الآن من بعض القوانين.

● محمد العبدالله: يعلم الله لا أحمل مجلس الأمة الموقر أي ملامة أو مسؤولية في أي تأخير.

● مبارك الحريص: الأخ وزير الدولة اعتقد تبريراته لشهر أو شهرين من قوانين مضي عليها سنتين مثل هيئة مكافحة الفساد وكثير من اللوائح التنفيذية قللت الهدف الأساسي منها.

الإنجاز على أرض الواقع وهناك قوانين كثيرة مهمة ولا نرى تعاوناً والحكومة يجب أن تحدد وقتاً وتاريخاً معيناً لانتهاج من اللوائح.

● سعود الحريص: الحكومة عاجزة عن مساندة المجلس فيما يخص إصدار القوانين والحكومة بمركبة فولكس، والإنجاز، وارى ان التذمر وعدم الرضا من أعضاء مجلس الأمة بسبب ما نراه من قصور واضح جداً ونحن نمد يد التعاون وإمام الوزراء الفرصة والوقت الكافي للحركة.

● حمدان العازمي: ما حصل اليوم من انتقاء وما حصل من الحكومة تحضر بشكل كامل واليوم اللوم على النواب بسبب اضعاف المجلس وأنا أقول الحكومة كاملة لم تحضر بكامل وزرائها إلا في افتتاح دور الانعقاد واليوم دور الحكومة لا بد من تقييم الجهاز الإداري بالحكومة.

● صالح عاشور: قانون نهاية الخدمة والقرض الإسكاني وقانون المعسرين لمرأها على أرض الواقع والاستفادة من القوانين مو حسب ما ابتغاه المشرع والمشكلة بالمستشارين ومن يكتب اللوائح وبعض المستشارين تسببوا في حل مجلس الأمة، وما هي آلية اختيار المستشارين، ويفترض لا يصدر القانون إلا واللوائح التنفيذية مع القانون، بحيث أنه يطبق التطبيق السريع.

● سلمان الحمود: أقدر حرص مجلس الأمة على اللوائح وفيما يتعلق بالبراشوت والرياضية والتمديد لمدة سنة لا يستوجب إصدار لائحة تنفيذية.

● محمد العبدالله: الكشف أورد 55 قانوناً ونجد ان 11 من 55 يعني 20٪ وهذا الغضب النبائي ينصب على عدم قيامنا بإصدار 20٪ ونسبة الإنجاز 80٪.

تناموا، نحن قادرون على ان نجبر الحكومة على إقرار اللوائح، والحكومة تصرف مئات الملايين على المستشارين ولا يمر دور الانعقاد هذا حتى تصدر كل اللوائح.

● عبد الحميد دشتي: نحن طيارون بمحركات نفاثة والحكومة بمركبة فولكس، والحكومة بها وزراء ما يدرون وين الله حاطهم اما انهم ما يعرفون ان انه شاطر في الاستفادة وطفح الكيل، متى تفعل أداة الاستجواب مع الوزير المتقاعس وبعد الهروب من الأسئلة ونحن أماننا الاستجواب.

● عدنان عبدالصمد: ما مبرر الحكومة في عدم تطبيق هذه القوانين؟ يجب ان تكون للمجلس وقفة، وهناك قوانين أخرى غير مطبقة، وهناك قانون يجبر الحكومة على التفتل بالرعاية السكنية بعد 5 سنوات، وحتى الآن لم يطبق، ونأمل في ان القوانين غير القابلة للتطبيق ان تقوم بتعديلها، ويفترض عدم الاستجواب ونحن لسنا مع الإفراط في الاستجوابات، ولكن بعض الوزراء تقصيرهم غير مبرر على الإطلاق، ويجب ان يكون هو المسؤول عن عدم تطبيق القوانين.

● سعدون العتيبي: قانون التأمين الصحي لم تصدر لائحة التنفيذية الى الآن وهو يخدم 100 ألف مواطن وهو تجربة لإضافة شرائح أخرى، وكذلك قانون «الكويتية» لم تصدر لائحته التنفيذية، وكذلك قانون المعاملات الإلكترونية والقوانين الإسكانية.

● علي العبيدي: بالنسبة لقانون التأمين الصحي، أبين ان اللائحة التنفيذية قمتا بإصدارها بتاريخ 2015/2/1 واللائحة أصدرت ونشر المواطنين واستبقنا الوقت وفي يوم الاثنين القادم تصدر مواصفات الشركات ونحن نسير بالوقت الزمني والقانوني.

● علي العمير: ليس كل ما وضع في هذا الكشف من قوانين لم تصدر لوائحها، ومدير هيئة الغذاء وكذلك الهيكل التنظيمي تم تعيينهم.

● علي العبيدي: ما في تأخير وذهبتا للمناقشات وتمت الموافقة على المواصفات وبعد الشركات المؤهلة نبدأ بإضافة الفئات.

● محمد طنا: لا في تأخير القانون صدر منذ 7 أشهر.

● عبدالله الطريجي: بسبب سوء الإدارة الكويت تترجع الآن وفي مخالفات ولا تحل، وهذا يؤدي الى تماري المسؤولين.

● واليوم البعض يهاجم وزير التجارة وينكم يوم الاستجواب وهناك ثلاثة قوانين لم تصدر لوائحهم.

● فيصل الكندري: نحن نفخر بإصدار القوانين ولكن لوائحهم التنفيذية لم تصدر من دون

الإنجاز على أرض الواقع وهناك قوانين كثيرة مهمة ولا نرى تعاوناً والحكومة يجب أن تحدد وقتاً وتاريخاً معيناً لانتهاج من اللوائح.

● سعود الحريص: الحكومة عاجزة عن مساندة المجلس فيما يخص إصدار القوانين والحكومة بمركبة فولكس، والإنجاز، وارى ان التذمر وعدم الرضا من أعضاء مجلس الأمة بسبب ما نراه من قصور واضح جداً ونحن نمد يد التعاون وإمام الوزراء الفرصة والوقت الكافي للحركة.

● حمدان العازمي: ما حصل اليوم من انتقاء وما حصل من الحكومة تحضر بشكل كامل واليوم اللوم على النواب بسبب اضعاف المجلس وأنا أقول الحكومة كاملة لم تحضر بكامل وزرائها إلا في افتتاح دور الانعقاد واليوم دور الحكومة لا بد من تقييم الجهاز الإداري بالحكومة.

● صالح عاشور: قانون نهاية الخدمة والقرض الإسكاني وقانون المعسرين لمرأها على أرض الواقع والاستفادة من القوانين مو حسب ما ابتغاه المشرع والمشكلة بالمستشارين ومن يكتب اللوائح وبعض المستشارين تسببوا في حل مجلس الأمة، وما هي آلية اختيار المستشارين، ويفترض لا يصدر القانون إلا واللوائح التنفيذية مع القانون، بحيث أنه يطبق التطبيق السريع.

● سلمان الحمود: أقدر حرص مجلس الأمة على اللوائح وفيما يتعلق بالبراشوت والرياضية والتمديد لمدة سنة لا يستوجب إصدار لائحة تنفيذية.

● محمد العبدالله: الكشف أورد 55 قانوناً ونجد ان 11 من 55 يعني 20٪ وهذا الغضب النبائي ينصب على عدم قيامنا بإصدار 20٪ ونسبة الإنجاز 80٪.

تناموا، نحن قادرون على ان نجبر الحكومة على إقرار اللوائح، والحكومة تصرف مئات الملايين على المستشارين ولا يمر دور الانعقاد هذا حتى تصدر كل اللوائح.

● عبد الحميد دشتي: نحن طيارون بمحركات نفاثة والحكومة بمركبة فولكس، والحكومة بها وزراء ما يدرون وين الله حاطهم اما انهم ما يعرفون ان انه شاطر في الاستفادة وطفح الكيل، متى تفعل أداة الاستجواب مع الوزير المتقاعس وبعد الهروب من الأسئلة ونحن أماننا الاستجواب.

● عدنان عبدالصمد: ما مبرر الحكومة في عدم تطبيق هذه القوانين؟ يجب ان تكون للمجلس وقفة، وهناك قوانين أخرى غير مطبقة، وهناك قانون يجبر الحكومة على التفتل بالرعاية السكنية بعد 5 سنوات، وحتى الآن لم يطبق، ونأمل في ان القوانين غير القابلة للتطبيق ان تقوم بتعديلها، ويفترض عدم الاستجواب ونحن لسنا مع الإفراط في الاستجوابات، ولكن بعض الوزراء تقصيرهم غير مبرر على الإطلاق، ويجب ان يكون هو المسؤول عن عدم تطبيق القوانين.

● سعدون العتيبي: قانون التأمين الصحي لم تصدر لائحة التنفيذية الى الآن وهو يخدم 100 ألف مواطن وهو تجربة لإضافة شرائح أخرى، وكذلك قانون «الكويتية» لم تصدر لائحته التنفيذية، وكذلك قانون المعاملات الإلكترونية والقوانين الإسكانية.

● علي العبيدي: بالنسبة لقانون التأمين الصحي، أبين ان اللائحة التنفيذية قمتا بإصدارها بتاريخ 2015/2/1 واللائحة أصدرت ونشر المواطنين واستبقنا الوقت وفي يوم الاثنين القادم تصدر مواصفات الشركات ونحن نسير بالوقت الزمني والقانوني.

● علي العمير: ليس كل ما وضع في هذا الكشف من قوانين لم تصدر لوائحها، ومدير هيئة الغذاء وكذلك الهيكل التنظيمي تم تعيينهم.

● علي العبيدي: ما في تأخير وذهبتا للمناقشات وتمت الموافقة على المواصفات وبعد الشركات المؤهلة نبدأ بإضافة الفئات.

● محمد طنا: لا في تأخير القانون صدر منذ 7 أشهر.

● عبدالله الطريجي: بسبب سوء الإدارة الكويت تترجع الآن وفي مخالفات ولا تحل، وهذا يؤدي الى تماري المسؤولين.

● واليوم البعض يهاجم وزير التجارة وينكم يوم الاستجواب وهناك ثلاثة قوانين لم تصدر لوائحهم.

● فيصل الكندري: نحن نفخر بإصدار القوانين ولكن لوائحهم التنفيذية لم تصدر من دون

الإنجاز على أرض الواقع وهناك قوانين كثيرة مهمة ولا نرى تعاوناً والحكومة يجب أن تحدد وقتاً وتاريخاً معيناً لانتهاج من اللوائح.

● سعود الحريص: الحكومة عاجزة عن مساندة المجلس فيما يخص إصدار القوانين والحكومة بمركبة فولكس، والإنجاز، وارى ان التذمر وعدم الرضا من أعضاء مجلس الأمة بسبب ما نراه من قصور واضح جداً ونحن نمد يد التعاون وإمام الوزراء الفرصة والوقت الكافي للحركة.

● حمدان العازمي: ما حصل اليوم من انتقاء وما حصل من الحكومة تحضر بشكل كامل واليوم اللوم على النواب بسبب اضعاف المجلس وأنا أقول الحكومة كاملة لم تحضر بكامل وزرائها إلا في افتتاح دور الانعقاد واليوم دور الحكومة لا بد من تقييم الجهاز الإداري بالحكومة.

● صالح عاشور: قانون نهاية الخدمة والقرض الإسكاني وقانون المعسرين لمرأها على أرض الواقع والاستفادة من القوانين مو حسب ما ابتغاه المشرع والمشكلة بالمستشارين ومن يكتب اللوائح وبعض المستشارين تسببوا في حل مجلس الأمة، وما هي آلية اختيار المستشارين، ويفترض لا يصدر القانون إلا واللوائح التنفيذية مع القانون، بحيث أنه يطبق التطبيق السريع.

● سلمان الحمود: أقدر حرص مجلس الأمة على اللوائح وفيما يتعلق بالبراشوت والرياضية والتمديد لمدة سنة لا يستوجب إصدار لائحة تنفيذية.

● محمد العبدالله: الكشف أورد 55 قانوناً ونجد ان 11 من 55 يعني 20٪ وهذا الغضب النبائي ينصب على عدم قيامنا بإصدار 20٪ ونسبة الإنجاز 80٪.



حديث نيابي مع وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود



عبدالله المعيوف



دعودة الروبيعي



راكان النصف